المحور الأول: التعريف بالسياسة الخارجية

الدرس الأول: مفهوم ومعنى السياسة الخارجية.

إذا تأملنا مختلف الدراسات العلمية المتخصصة في تحليل السياسة الخارجية، سيتبادر إلى أذهاننا انطباع مبدئي مفاده غياب اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه الأخيرة، فقد عرفها بعض الدارسين تعريفا شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، وهذا ما ذهب إليه كل من "سنايدر R.Snyder، وفيرنيس Edgar Furniss" وكذا "حامد ربيع" الذي قال «تمثل السياسة الخارجية جميع صور النشاط الخارجي حتى وإن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية».

ومن جهة أخرى يميل البعض إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزائها، كالأهداف والسلوكات، ومن هؤلاء "سيبوري Paul Seabaury" الذي يرى «أن السياسة الخارجية تنصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية »، وهو لا يضع في حسبانه أن بعض الأهداف قد تظل مجرد رغبات لا تترجم بالضرورة إلى سلوكات محددة في البيئة الخارجية، مما قد يؤدي إلى نتائج مضللة عند تحليل موقف معين، أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية تتضمن ما هو أكثر من مجرد الأهداف.

هناك اتجاه آخر حاول أنصاره تقديم تعريف محدد بالتركيز على نوع معين من الأنشطة الخارجية للدولة، وهي المرتبطة بتغيير سلوكات الدول الأخرى ولعل من أهمهم من "جورج مودلسكي George Modelski، وباتريك مورجان Patrick Morgan وتشارلز هيرمان Charles Hermann" الذي قال عن السياسة الخارجية بأنها «تتألف من تلك السلوكات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعي القرار في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية». والقصور في هذا التعريف أنه حصر السياسة الخارجية في مجرد رصد

سلوكات الدول، وبذلك فقد أخرج من نطاقها الأبعاد الأخرى المتعلقة بالأهداف والاستراتيجيات المعلنة.

هذا ويعرف "جوناتان ويكنفيلد Jonathan Wikenfled" وزملاؤه السياسة الخارجية على أنها «تلك الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تبادر بها أو تتلقاها وترد عليها لاحقا الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف (أو مشكلة) جديدة خارج حدودها السياسية....»، وإشكالية هذا التعريف أنه يقصر السياسة الخارجية على الدول، بيد أن العلاقات الدولية حاليا قد تغيرت إلى درجة أن الدول لم تعد الوحيدة القادرة على التأثير في البيئة الدولية.

ويقدم "بلانو Jack Plano" و"أولتون Roy Olton" تعريفا للسياسة الخارجية يركز على عنصري التخطيط والمصلحة الوطنية حيث هي وفق تعبيرهم «منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية »، وهذا الرأي قد أهمل العناصر الذاتية والنفسية التي مثلما سنرى تلعب دورا مهما، ضف إليه أن المصلحة الوطنية بحد ذاتها ليس لها وجود مستقل عن إداراكات صانع السياسة الخارجية لها.

هذا ويقدم "روزناو James Rosenaw" أكثر التعريفات شمولا للسياسة الخارجية إذ هي حسبه «منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا »، وباستثناء هذا الرأي، فإن التعريفات السابقة لم تحدد الأبعاد المتصورة لعملية السياسة الخارجية، فهي إما كانت شديدة العمومية أو اقتصرت على أحد الأبعاد أو المكونات.

والواقع أن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في

إطارها والعلاقة بينها، وهذا ما يحاول معالجته محمد السيد سليم في التعريف الذي اقترحه لالتماس معنى السياسة الخارجية بكل خصائصها وأبعادها، حيث قال «يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة السياسية، من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي ». ووفق هذا التعريف فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد سنتناول كل واحد منها منفردا على النحو الموالي.

الدرس الثاني: أبعاد وخصائص السياسة الخارجية.

أولا: *البعد الواحدي للسياسة الخارجية.*

تنصرف السياسة الخارجية إلى سلوك وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، حيث أن هذه الأخيرة تنصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دولتين أو أكثر في حالة مستمرة من التتابع والتشابك، لذلك تختلف موضوعات العلاقات الدولية عن السياسة الخارجية، فهذه الأخيرة تنصرف إلى المؤثرات الداخلية والخارجية فيها ومختلف القضايا التي تهتم بها الوحدة الدولية في المحيط الخارجي، بينما تشمل موضوعات العلاقات الدولية كل القضايا التفاعلية كالصراع الدولي والتكامل وسباق التسلح وغيرها....

ثانيا: *البعد الرسمي للسياسة الخارجية.*

سبق وذكرنا في أحد تعريفات السياسة الخارجية بأنها تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية أو الأشخاص المخولين باتخاذ القرارات

الملزمة، ولا يهم في هؤلاء مدى شرعيتهم او ديمقراطيتهم، ولكن المهم أنهم يملكون ناصية السلطة السياسية في دولتهم ويتحدثون باسمها في المجال الدولي.

ومن الصعوبة بما كان أن نحدد ماهية هؤلاء الأشخاص بطريقة نمطية في كل النظم السياسية، إذ أنهم يختلفون طبقا لطبيعة النظام السياسي، ولكنهم يشتركون في سمة عامة، وهي أنهم يعملون في مجال السلطة التنفيذية. وترجع أهمية قصر السياسة الخارجية على هؤلاء بالنظر إلى قدرتهم المنفردة في التأثير على توزيع الموارد بما يحقق أهداف السياسة الخارجية، وعلى الدخول في ارتباطات خارجية ملزمة للدولة ومؤثرة في النسق العالمي.

وأخيرا فإن رسمية السياسة الخارجية لا تقتضي بالضرورة أن يكون من توجه إليهم تلك السياسة رسميون أيضا، فقد يتعامل الممثلون الرسميون للدولة مع هيئات غير رسمية في الوحدات الدولية الأخرى.

ثالثا: *البعد العلني للسياسة الخارجية.*

يقصد بهذا الطابع أن برامج العمل الخارجي هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة لم تتكون بمحض الصدفة ولكن صانعيها قصدوا اتباعها لتحقيق أهداف معينة واعترفوا بمسؤوليتهم عنها، أما تلك التصرفات التي جاءت نتيجة التطور الطبيعي للأحداث وللتفاعل مع الدول الأخرى، فإنها لا تدخل في نطاق السياسة الخارجية.

هذا و يمكن تلمس السياسة الخارجية إلا من واقع مجموع الأقوال والأفعال التي صدرت عن صانع تلك السياسة، وفي هذا الصدد تقع على عاتق الدارسين مهمة الموازنة بين الأقوال والأفعال لاستخلاص حقيقة السياسة الخارجية.

رابعا: *البعد الاختياري للسياسة الخارجية.*

تتميز السياسة الخارجية بحكم أنها سياسة، بعنصر الاختيار، ويقصد بالاختيار أن السياسة الخارجية قد اختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة. وعنصر الاختيار لا يعني الحرية المطلقة لصانع السياسة الخارجية في تبني أي سياسة، لإن الاختيار لا يكون من بين بدائل نظرية وإنما منن بين مجموعة البدائل الممكنة في إطار المؤثرات والضغوط الناشئة من البيئتين الداخلية والخارجية.

خامسا: *البعد الهدفي للسياسة الخارجية.*

تتضمن السياسة الخارجية اختيارا لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيقها، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية مثلما تقول مدرسة التفسير البيروقراطي للسياسة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير في البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم معها لتحقيق مجموعة من الأهداف، ولعل أشهر من عبّر عن هذا الاتجاه هما "روزناو" و"سميث" حيث يتفقان أن السياسة الخارجية هي عملية هدفية محسوبة Goal Oriented.

إن تصور السياسة الخارجية كعملية هدفية يحقق عدة مزايا رئيسية في تحليل السياسة الخارجية هي:

1 - أنه يسمح بالتمييز بين السياسة الخارجية وبين مجموعة التفاعلات التي تحدث بين الوحدة الدولية وبيئتها الخارجية، فالسياسة الخارجية هي أحد الروابط التي تنشؤها الوحدة الدولية مع بيئتها، حيث هناك أيضا تلك التفاعلات التي ينشؤها الأفراد والجماعات الخاصة (ثقافية، إقتصادية، إجتماعية....) مع المحيط الخارجي.

2 - إن تحديد أهداف السياسة الخارجية يسمح لدارسي السياسة الخارجية بتصور السياسات الممكن اتباعها، ذلك أن تحديد مجموعة من الأهداف ينطوي على تحديد نطاق البدائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.

3 - إن تحديد أهداف السياسة الخارجية للدولة يوفر معيارا لتقييم وتقويم تلك السياسة، فالأهداف تسمح لنا بتحديد ما إذا كان السلوك الخارجي للدولة إيجابيا أم سلبيا.

سادسا: *البعد الخارجي للسياسة الخارجية.*

يمثل هذا البعد أهم الخصائص المميزة لطبيعة السياسة الخارجية، والتفصيل فيه يكون بالأساس من خلال ضبط حدود علاقتها بالسياسة الداخلية.

إن السياسة الخارجية وإن كانت تصاغ في إطار الوحدة الدولية فهي تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، بمعنى أن موضوعها يقبع خارج نطاق سيطرة الوحدة الدولية.

لكن من المتصور أن تتبع الوحدة الدولية سياسة تبدو وكأنها خارجية، ولكنها في الواقع ترمي إلى تحقيق أهداف داخل حدود تلك الوحدة، كما قد تتبع سياسة تبدو على أنها داخلية ولكنها في واقع الأمر تسعى إلى تحقيق أهداف خارج حدودها.

1/ الترابط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية: إن الواقع يقول بأن الفصل بين السياستين الخارجية والداخلية هو فصل تحليلي يهدف بالأساس إلى وضع حدود منهجية لمفهوم السياسة الخارجية، إنطلاقا من أن السياسة الخارجية قد تكون لها انعكاسات داخل حدود الدولة، مثلما أن السياسة الداخلية تُنتجُ آثارا بالنسبة لسلوك الدولة الخارجي، ومن ثم فإن السياستين الخارجية والداخلية تتسمان بالترابط، بما يعني أن الظواهر والأحداث التي تقع في أحد المجالين تُحدثُ ردود أفعال متوالية في المجال الآخر، أي أن الحدث لا يبدأ وينتهي في مجاله الدولي أو

القومي، ولكنه قد ينتقل إلى المجال الآخر ثم ينعكس إلى المجال الذي بدأ منه، وللتوضيح أكثر نجمل فيما يلي الأشكال الأساسية التي يتخذها ذلك الترابط:

أ - *الترابط بين الهياكل الداخلية والسلوك الخارجي:* فالسلوك الخارجي للدولة هو في الواقع وبالأساس محصلة للعوامل الموضوعية التي تقبع داخل الدولة كمكونات وقدرات الدولة المتنوعة، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي وكذا خصائص القيادة السياسية التي تؤثر في مسارات تلك السياسة.

ب -*المؤثرات الخارجية على السياسات العامة للدولة:* حيث أن السياسة الداخلية وتتبعها السياسة الخارجية لكثير من الدول تتأثر بمجموعة من المتغيرات التي تنشؤ في إطار النسق العالمي (الفواعل الدولية والنظام الدولي) بل وحتى تلك العوامل الكامنة في البيئة الداخلية لبعض الوحدات الدولية الأخرى.

ج -*الترابط بين النظم والسياسات الداخلية للدول:* حيث لم تعد النظم والجماعات الداخلية تمارس وظائفها بشكل محصور داخل الحدود الإقليمية للدولة، بل تعدت ذلك لكي ترتبط من مختلف الدول ببعضها البعض وتمارس نفوذا دوليا.

2/ الفوارق بين السياستين الداخلية والخارجية: إن الترابط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لا يعني تماثلهما أو تطابقهما، فالواقع يفرز فروقا موضوعية وتحليلية تسمح لنا بتصور ظاهرة السياسة الخارجية كمجال مستقل للدراسة العلمية.

أ - *السياسة الخارجية لا تمس توزيع الموارد الاجتماعية مباشرة :* في رأي "روزناو" يمثل هذا الفارق جوهر اختلاف السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، ومن هذا المنطلق يقدم ثلاثة مستويات أساسية لتحليل هذا العنصر هي:

- من حيث الدوافع: إذ تثير السياسة الخارجية لدى الجماهير دوافع (Motives) تختلف عن الدوافع التي تثيرها السياسة الداخلية، حيث يقل اهتمام الجماهير بالسياسة الخارجية عن اهتمامهم بالسياسة الداخلية التي تؤثر في حياتهم المباشرة، والتي من خلالها يؤثرون أيضا في السياسة العامة. ضف إلى ذلك أن قضايا السياسة الخارجية تثير قدرا من الاتفاق بين فئات الجماهير يفوق إلى حد كبير مقدار الاتفاق الذي يمكن أن تثيره قضايا السياسة الداخلية.
- من حيث الأدوار: تتميز السياسة الداخلية بتمايز مجموعة االصياغة كلا من السياستين، فمن جهة يكون عدد المشاركين في صنع السياسة الخارجية والتأثير في مسارها أقل من نظرائهم في مجال السياسة الداخلية، ومن جهة أخرى فإن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية يتضمن التفاعل مع وحدات خارجية، أما السياسة الداخلية فإنه يمكن في كثير من الحالات التعامل مع قضاياها على مستوى داخلي بحت.
- من حيث أنماط التفاعلات: يتميز نمط التفاعلات في السياسة الخارجية بالتدرج الرأسي، حيث يتركز صنعها في يد مجموعة محددة من الأفراد الرسميين الذين يتمتعون بسلطات كبيرة نسبيا بما يجعلهم يتعاملون مع المجتمع من منطلق المبادأة والتوجيه، أما صنع السياسة الداخلية فإنه يتوزع بين أجزاء متعددة في المجتمع السياسي، حيث لا تأتي المبادرة دائما من السلطة الرسمية، بل أن هذه الأخيرة قد تضطر أحيانا إلى تغيير سياساتها إذا قوبلت بضغوط داخلية، زيادة على ذلك فإن حجم وكثافة التفاعلات بين المهتمين والمشاركين في صنع السياسة الخارجية أقل من مثيلتها في صنع السياسة الداخلية، وذلك من منطلق درجة الحوافز الملحة على التفاعل بين السياستين.

ب -*السياسة الخارجية تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين:* تتميز السياسة الخارجية بدرجة كبيرة من عدم اليقين والذي يمثل موقفا لا يستطيع فيه صانع القرار التوصل إلى المعلومات المطلوبة عن ذلك الموقف. وقد تصل درجة اليقين إلى حد عدم القدرة على تحديد الاحتمالات التي قد تترتب عن اتباع سياسات أو بدائل معينة، وهو ما يطلق عليه عدم اليقين الهيكلي. هذا إضافة إلى توافر السياسة الخارجية على عناصر المفاجأة الاستراتيجية بشتى أبعادها مما يسمح بإمكانية الخداع السياسي والاستراتيجي. مما جعل السياسة الخارجية تتسم بهذه الطبيعة اللايقينية هو تميز بيئتها العامة بثلاث خصائص رئيسية نشرحها على النحو التالي:

- غموض البيئة الدولية: في كثير من الأحيان يصعب على صانع السياسة الخارجية أن يحصل على معلومات كافية أو مؤكدة عن أهداف واستراتيجيات وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى الكائنة في النسق الدولي، وحتى إن حصل على تلك المعلومات فإن قدرته على التحقق من صحتها تكون عادة محدودة إلى حد كبير. ضف إلى ذلك أن هناك تفاوتا وتغيرا شديدين بين وفي توجهات وسياسات الوحدات الدولية، مما يزيد من حالة عدم اليقين والتي تزيد كلما زادت درجة التفاوت.
- ضغوطات البيئة الدولية: تشكل السياسة الخارجية أحد مصادر التهديد للقيم الأساسية لصانعها والمصالح الأساسية الدولية، فإذا كان فشل خطة اقتصادية في السياسة الداخلية لا يعتبر كارثة قومية، فإن الهزيمة في حرب دولية تشكل تهديدا مباشرا لكيان الدولة، بمعنى أن سوء تقدير في السياسة الخارجية قد يوقع الدولة في خطر، وفي هذه الظروف تنشؤ ضغوطا نفسية هائلة على صانع السياسة الخارجية مما يقلل درته على التقويم الرشيد للمعلومات.

- أزمات السياسة الخارجية: تتميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية بوجود عدد أكبر من الأزمات الدولية، والأزمة الدولية تمثل موقفا يتضمن أولا عدم القدرة على التنبؤ، وثانيا عدم القدرة على حساب كل البدائل بحكم عنصر المفاجأة، وثالثا عنصر الضغط النفسي بحكم ضيق الوقت.

سابعا: ***البعد البرنامجي للسياسة الخارجية.***

1 -البعد العام في السياسة الخارجية: إن عملية التصرف في المحيط الخارجي للوحدة الدولية يتطلب صياغة مجموعة من الأهداف وتحديد مجموعة من القرارات والسلوكات، بما يجعل السياسة الخارجية برنامجا يشمل أبعادا تتفاوت في درجة عموميتها وفي درجة تأثير بعضها ببعض، دون أن يعني ذلك أن تكون السياسة الخارجية بالضرورة دائما سياسة مخططة. وهذا ما يجعل برنامج السياسة الخارجية ينصرف إلى بعدين رئيسيين أحدهما عام والآخر محدد، سنفصل فيهما على النحو التالي:

أ - التوجهات: يبدأ برنامج أي سياسة خارجية بتوجه للوحدة الدولية ضمن النسق العالمي، ويقصد بالتوجه الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، ومن أمثلة ذلك الانعزالية والتدخلية وعم الانحياز.

- التوجه الإقليمي/والتوجه العالمي: يختلف المجال الجغرافي لتوجه السياسة الخارجية للوحدات الدولية، فهناك سياسات خارجية موجهة أساسا إلى ما وراء الإقليم الجغارفي المباشر لتشمل العالم بأسره، ويكمن الاختلاف بين التوجهين في التركز والتنوع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسية للسياسة الخارجية.

- إقرار/ أو تغيير الأوضاع الدولية الراهنة: ينصرف هذا التصنيف إلى التمييز بين توجه سياسة خارجية مفادها محاولة إقرار النمط الراهن للأوضاع الدولية، وبين توجه سياسة خارجية فحواه محاولة تغيير هذا النمط نحو نموذج مثالي متصور.
- التوجه التدخلي/اللاتدخلي: معيار هذا التصنيف هو أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بمعنى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية في الوحدات الدولية الأخرى، وينصرف التوجه التوجه التدخلي إلى محاولة الدولة التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى من خلال التأثير في تركيبة السلطة السياسية القائمة فيها. أما التوجه اللاتدخلي فإنه قد يحاول أيضا التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى، ولكن دون التدخل في تركيبة السلطة السياسية.

ب -*الأهداف:* يقصد بالأهداف «التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الأوضاع التي تود الدولة تحقيقها على مستوى البيئة الخارجية من خلال التأثير في النسق الدولي عن طريق تخصيص بعض الموارد »، والهدف في السياسة الخارجية يختلف عن مجرد الرغبة، إذ يتمضن قيمة مرغوبة، ولا يقتصر على مجرد التعبير ولكن الرغبة تتحول إلى هدف حين يتم تخصيص بعض الموارد وصياغة خطط وسلوك/أفعال لتحقيقه.

ويتضمن تحليل أهداف السياسة الخارجية عدة أبعاد رئيسية هي:

- من الذي يحدد أهداف السياسة الخارجية؟ هناك اتفاق على أن أهداف السياسة الخارجية، هي تلك التي يعبر عنها الأشخاص المخولون رسميا صنع سياسة الوحدة الدولية.

- من ينفذ أهداف السياسة الخارجية؟ قد يختلف محددو الأهداف عن أولئك الذين يقع على عاتقهم عبؤ اتفيذها (نقل التكنولوجيا، الحرب بالوكالة).
- من يستفيذ مباشرة من تنفيذ أهداف السياسة الخارجية: قد تعبر الدولة عن هدف خارجي تلزم نفسها بتنفيذه، ولكن المستفيد وحدة دولية أخرى (التزام الولايات المتحدة بأمن الكيان الصهيوني).
- ما هو موضوع أهداف السياسة السياسة الخارجية: يعني مجموعة الظواهر والعلاقات التي ترغب الوحدة الدولية التأثير في أوضاعها المستقبلية وهي خمسة (الإقليم، النظام السياسي، الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، المكانة الدولية).
- ما هو اتجاه أهداف السياسة الخارجية؟ يقصد به اتجاه العلاقة التي يرسمها الهدف في التعامل مع الوحدات الدولية الأخرى بشأن الموضوعات سالفة الذكر. وقد ميز فريق مشروع تحليل الصراع الدولي في جامعتي "لافال" و"كارلتون" بكندا بين أربعة اتجاهات لأهداف السياسة الخارجية (الحصول على أي من تلك الموضوعات، إستعادة....، حماية....، منع حصول الآخرين...).
- ما هي الأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية؟ 1/أهداف مركزية، 2/أهداف وسيطة، 3/أهداف هامشية. الفارق النسبي بينهم يكون تبعا لإدراك الدولة.

ج- *الأدوار*: يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد الوحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة الرئيسية التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور " Role" الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، ويشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي، ويقصد به المجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ على المستوى الإقليمي أو العالمي.
- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للدولة (دوافع تعاونية، دوافع صراعية).
- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي أو الجزئي للنسق، وأخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن.

انطلاقا من هذه الأبعاد يمكن تمييز مفهوم الدور بالخصائص التالية:

- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصوره، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته.
- لا ينصرف مفهوم الدور إلى دور دولة صانع القرار فقط، ولكن يتضمن أيضا تصور أدوار الفاعلين الآخرين في النسق الدولي.
- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، بل هذا هو الوضع الأكثر شيوعا.
- يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي ودورا آخر إقليميا.

2 -البعد المحدد في السياسة الخارجية: إذا كان البعد الأول للسياسة الخارجية يتسم بالعموم والشمول ومن ثم صعوبة القياس الكمي، فإن البعد الثاني يتسم بالتحديد الزماني والمكاني، ومن تم يتميز بإمكانية القياس، ويتضمن هذا البعد مكونين هما:

أ - *القرارات:* كل سياسة خارجية تتضمن سلسلة من القرارات التي تشكل في مجموعها المسار العام لتلك السياسة، والقرار هو اختيار محدد من بين مجموعة

بدائل محتملة يتم في لحظة محددة. ويمكن تقسيم قرارات السياسة الخارجية إلى قرارات إستراتيجية وأخرى تكتيكية.

- القرارات الاستراتيجية: هي تلك القرارات الرئيسية ذات الطبيعة السياسية العامة، وذلك بالنظر إلى أهميتها واستمرارية تأثيرها على مسار تلك السياسة مما يجعلها تصدر عن صانع السياسة الخارجية الرئيس، ويحتاج تنفيذها إلى مجموعة قرارات تكتيكية ذات طبيعة بيروقراطية.
- القرارات التكتيكية: هي تلك القرارات الجزئية ذات الطبيعة السياسية الإدارية المتعلقة بإعادة توزيع الموارد وتوزيع نمط العلاقات الخارجية، بما يجعلها في النهاية تشكل تنفيذا إجرائيا للقرار الإستراتيجي.

ب -*السلوكات:* سلوك السياسة الخارجية هو كل تصرف قولي أو فعلي محدد زمانا ومكانا، يقوم به الأشخاص الحكوميون المخولون رسميا التصرف باسم الدولة وتمثيلها، والموجه إلى الوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

هذا ويمكن قياس سلوك السياسة الخارجية من خلال ثلاثة مستويات:

- الأحداث الدولية.
- السلوك التصويتي الدولي.
- السلوك الدبلوماسي الدولي.